القوى الانكماشية تنحسر ولكن التضخم سيكون ضعيفًا

بدأ الاقتصاد العالمي يخرج من ركود غير مسبوق في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن الاستقرار يتحقق بدرجات متفاوتة وتوقع أن تكون وتيرة التضخم بطيئة، وتشير التوقعات الحالية إلى أن النمو الاقتصادي في الفترة 2021-02022 سيبلغ مستوى أعلى من المتوسط في عدد عام 2020 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". يحوي نصف نقطة مئوية إلى إلى 2.5% في عام 2020. وقد تحقنت الأوضاع المالية على نحو قائم التوقعات لأسباب، منها تدخل القطاع العام، كما تشير آخر البيانات إلى استمرار التراجع في معدل انخفاض النشاط الاقتصادي وإن كان برامج متغيرة بين المناطق المختلفة. ورغم هذه الإشارات الإيجابية فإن الركود العالمي لم يتوقف، ولا زال من المفقود أن يكون تراجع الاقتصاد بطيئا حيث لا تزال النظم المالية ضعيفة كما أن الدعم المقدم من السياسات العامة سوف يتلاقس Bermor الوقت، والأسر في البلدان المتضررة من ركود أسمار الأصول سوف تعد بناء مداركها، وتحضر أولويات السياسة هي استعادة صحة القطاع المالي، وبحث التفوق على السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة، مع تمهيد الطريق أمام السحب المنظم لتدخل القطاع العام الذي بلغ مستويات استثنائية. وفي نفس الوقت، نظرا لضعف احتمالات الطلب الداخلي في عدد من البلدان التي تسجل عجزا في حساباتها التجارية، ومنها الولايات المتحدة، ينبغي أن تدعم السياسات مستوى أعلى من الطلب في أهم البلدان المقيدة في العالم.

أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 2.9% في عام 2020 على أساس مقارن من ربع عام سابع إلى آخر مقابل 2.5% الوارد في تنبؤات عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الشكل البياني 1 - نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي
(أ) على أساس ربع سنوي مقارن، محور (أ) الأصل في النمو
(ب) على أساس ربع سنوي مقارن، شكل النمو القوى

من المستند: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

الاستقرار متقلب ويرجح أن يكون التضخم بطيئا

يسير الاقتصاد العالمي في دروب الاستقرار ممؤخرًا بعد غياب مسبوق على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، ولكن الركود لم يتوقف، ويرجح أن يكون التضخم بطيئا، وبعد أن جاء الرابع الأول من السنة مخيفاً للأعمال، إذ تضرر الاقتصاد العالمي خارج النبض بسرعة قرية مما شهده الربيع الرابع من عام 2008 (الشكل البياني 1). تشير البيانات عالية التوتر إلى معاودة النمو بدرجة متواضعة على المستوى العالمي (الشكل البياني 1)، ومع ذلك، لاتزال هناك توقعات بالانخفاض باعتبار شرائط الأوضاع الاقتصادية المتقدمة ارتفاعا مستمرا حتى النصف الثاني من عام 2010، ثمما ورد في تنبؤات عدد إبريل 2009 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وبناء على ذلك، يُتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي انكماشاً يبلغ 1.4% في عام 2009 وأن يحقق ارتفاعًا يبلغ 0.2% في عام 2010، أي أنه سيسجل ارتفاعًا أعلى من المستوى المتوسِّط في عدد إبريل 2009 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". بمقدار 0.2 نقطة مئوية (الجدول 1). ويرجح الارتفاع في متوسط معدل النمو
الجدول 1- عرض عام لتوقعات أفاق الاقتصاد العالمي

(التنغيث السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

<table>
<thead>
<tr>
<th>من ربع عام سابع إلى آخر</th>
<th>محسوبا على أسس سنوي مقارن</th>
<th>التحديات</th>
<th>التوقعات</th>
<th>التوقعات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>0.2</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1.3</td>
<td>2.2</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1.7</td>
<td>1.8</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.7</td>
<td>1.8</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1.0</td>
<td>1.8</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>1.8</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1.3</td>
<td>1.7</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.7</td>
<td>0.5</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.9</td>
<td>0.5</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.5</td>
<td>0.5</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.3</td>
<td>0.5</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الملاحظات:
- التوقعات المقدمة
- الولايات المتحدة
- منطقة الأورو
- المملكة المتحدة
- الإتحاد الأوروبي
- المنطقة ذات الاعتداف الاقتصادية الأخرى
- الاقتصادات المستقلة
- الإتحاد الأوروبي
- إفريقيا
- جنوب الصحراء
- أوروبا الوسطى والشرقية
- كونغولو الدول المستقلة
- روسيا
- آسيا النامية
- الصين
- الهند
- مجموعة آسيا-5
- الشرق الأوسط
- نصف القرن الغربي
- البرازيل
- المكسيك
- النمو العالمي على أساس أسعار الصرف
- القائمة على السوق
- التذكرة
استمرار تقديم السؤال بفرصة، وتسير الالتزام، وتوفير الضمانات الحكومية، وإعداد رسالة البنك (بما ورد في عدد يوليو 2009 من تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية). وترأست مؤشرات الضغوط المالية في الاقتصادات المتقدمة منذ مطلع عام 2009 اتساقاً مع هذه التطورات (الشكل البياني 3). ومع ذلك، تتسارع هذه التحولات بالفترة الكبيرة عبر الأسواق والبيانات المختلفة. وتشير التوقعات بصفة خاصة إلى مواصلة تدفق شروط الإفراط المصرفي واستمرار ضيق أوضاع التمويل الخارجي لفترة طويلة.

الشكل البياني 3- الضغوط المالية في الاقتصادات المتقدمة والصغيرة

المصدر: مؤسسة Haver Analytics

البيانات: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

مواضيع ضغط: حسابات بريطانيا، Ryzen، وبنك خليج، وكندا، وتركيا، وهولندا، وفرنسا، وجرينLAND، وتركيا، وروسيا، والولايات المتحدة.

في نفس الوقت، جاء ارتفاع أسعار السلع الأولية ساقا لمرحلة التعاوني (الشكل البياني 4)، وانتمت أغلبية أسعار السلع الأولية مؤخرا بالقوة اتساعاً نطاق الطلب لتصبح مشاعر السوق والانخفاض معظم صرف الدولار الأمريكي، وواصل الأخرى خاصة بالسعودية الأولى. وعلى صعيد أسواق النفط، استجاب الأسعار بقوة لتوافقات تحول ديناميات السوق من العرض المفرط إلى أوضاع

وبالنسبة للفترة المقبلة، سوف تتم وثيرة التفاوض على التوازن بين قوى متضاربة. وقد بدأ التقلص التدريجي لطائرة الهبوط الناجمة عن الصدمة المالية، والانخفاض الحاد في التجارة العالمية، والارتفاع العام لمستوى انتقادات الآليات المستوي الثقة. ومع ذلك، لا تزال القوى الداعمة ضعيفة، فكل فوق من أسواق السمك، لم يصل إلى أدنى مستوى بعد، والأهم من ذلك، لا تزال الأسواق المالية ضعيفة بينما تظل الحاجة قائمة إلى تنقية الميزانيات العمومية وإعادة هيكلة المؤسسات. وترأست المخاوف من الائف النظري إلى حد بعيد وتعرّج دور الوساطة بفضل تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية. 

1) رجاء دراسة: The Transmission of Financial Stress from Advanced to Emerging Economies IMF Working Paper No. 09/133,

2) مصدر: Haver Analytics

المصدر: مؤسسة هافر أналتيكز، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

مواضيع ضغط: حسابات بريطانيا،-Ryen، وبنك خليج، وكندا، وتركيا، وهولندا، وفرنسا، وجرينLAND، وتركيا، وروسيا، والولايات المتحدة.
وضمن ارتفاع التوقعات بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة بنتيجة
عدد أبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فليظل النمو في
عام 2010 دون المستوى الممكن حتى أواخر العام مما ينطوي
على استمرار الإرتفاع في معدلات البطالة. وعلى مستوى
الاقتصادات الرئيسية، رفعت معدلات النمو المتوقعة في الولايات
المتحدة واليابان بصفة أساسية.

وفي الولايات المتحدة، تشير المؤشرات عالية التوازن إلى
تراجع معدل التدهور، بما في ذلك في أسواق العمل
والمساكن. وربما كان الإنتاج الصناعي على وشك بلوغ أدنى
مستوياته، كما تمر دورة المخزون بمرحلة تحول، وتحسن
مستويات ثقة الأعمال والعملاء. وتسق هذه التطورات مع
استقرار الناتج في النصف الثاني من عام 2009، ومع ظهور
بوادر للتعافي التدريجي في عام 2010.

وظهرت في اليابان إشادات على استقرار الناتج بعد أن
ختب أوجوة القامة على الوتر الأول من العام. وتوقع
ارتفاع معدلات النمو في أربعة السنة القادمة بفضل تحسن ثقة
المستهلك، والتقدم في تغذية المخزون، وانهاء سياسات قوية
على صعيد المالية العامة، وقوة أداء بعض الاقتصادات
الأسيوية الأخرى.

ويمنطقة البيرو، عادت مؤشرات مسوق المستهلكين
وقطاع الأعمال إلى الارتفاع، ولكن بيانات النشاط الحقيقي
ترسل إشارة قليلاً من الأشغال على الاستقرار ومن ثم تشير
التوقعات إلى تحسن النشاط بوتيرة أبطأ من سائر المناطق.
وتوازن الدعم في الوقت الراهن من السياسات الاقتصادية
الكولبية ولكن يزال هناك الكثير ما ينبغي القيام به لتكييف
سوق العمل في الفترة المقبلة. وسياج الاستهلاك والنشاط
الاقتصادي أثار إكاسب بسبب ارتفاع معدلات البطالة
واعتماد الاقتصاد كثيراً على قطاع مصرفي لا يزال ضعيفاً.

وبناء على ذلك، تقدم التوقعات بأن إجمالي الناتج المحلي في
الاقتصادات المتقدمة سيسهم إفرازًا يبلغ 3.8% في عام 2009
ثم يسجل نموه مقدار 3.5% في عام 2010.

الشكل البياني 4 - مؤشرات متخصصة لأسعار السلع الأولية
(31 ديسمبر 2008 = 100)

• المصدر: مؤسسة Bloomberg Financial Markets
• المصطلح: مؤسسة أخبار الصرف الفورية: متوسط غير مرجح للفائدة الوسطى، وبرنت، المملكة
• المتحدة، ونام بي، الفاحن.

وفي هذا السياق، يُرجح استمرار الانخفاض في مستويات التنشيط
الاقتصادي ونمو الانتكاس في عدد كبير من الاقتصادات، وبالنظر
إلى ما بعد عام 2010، لا يزال هناك انتظار إلى الوضوح فيما
تعلق بكيفية تعويض التراجع الهيكلي للاستهلاك الخاص في
الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة والصاعدة الأخرى، التي
تضررت من انهيار أسعار الأصول، عن طريق ارتفاع المخزون في
المناطق الأخرى. ويحظى النشاط العالمي في الوقت الراهن بدعم
من السياسات الاقتصادية الكلية التوسعة ومن تعديل المخزون وإن
كان هذه القوى تنتمي بأكملها وكانت.

من المتوقع أن تستعيد الاقتصادات الصاعدة والنامية زخم النمو
في النصف الثاني من عام 2009، وإن كان مع وجود توقعات
إقليمية ملحوظة. وتأتي البلدان منخفضة الدخل في الوقت الراهن

تحديثات جسمية خاصة بها بسبب تراجع المعونة الرسمية، فضلاً على تعرّض هذه الاقتصادات بصفة خاصة للتقلبات في أسعار السلع الأولية.

• تم تحديد توقعات النمو بالزيادة في آسيا الصاعدة إلى 5.5% في عام 2010 و7% في عام 2011. ويرجع هذا التحديد الصعودي إلى تحسن الاحكام المتوقعة في الصين والهند، ويعزى ذلك جزئياً إلى تدابير الدفع التشريطي الاقتصادية الكليّة الكبيرة، وتحسن التدفقات الرأسمالية بوتيرة أسرع من المتوقع. ومع هذا، فمن المرجح أن تراجع وتيرة النمو السريعة التي شهدتها آسيا الصاعدة مؤخراً ما لم يتعافى الاقتصادات المتقدمة.

• تم تحديد توقعات النمو بالانخفاض في أمريكا اللاتينية بمقدار 1.1 نقطة مئوية في عام 2009، وذلك في الأساس بسبب تعاون المحتوى الذي لحق بالإنتاج من جراء تباطؤ التجارة العالمية على نحو أكبر مما كان متوقعاً في البداية. ومع هذا، تحقق المنطقة منافع في الوقت الحالي من ارتفاع أسعار السلع الأولية، وتم تحديد توقعات النمو بالزيادة بمقدار 0.7 نقطة مئوية في عام 2010.

• تم تحديد توقعات النمو بالانخفاض في أوروبا الوسطى والشرقية وفي كومونولث الدول المستقلة بمقدار 1.3 نقطة مئوية و7.8 نقطة مئوية في عام 2009 وتحديثها بالزيادة بمقدار 2.5 نقطة مئوية و8.5 نقطة مئوية في عام 2010 على التوالي. ونمتلك درجات التطور كثيرة عبر البلدان ولكن الأزمة المالية العالمية ألحقت أضراراً جسيمة بعد كبير منها حيث انعكس مسار التدفقات الرأسمالية وتقلّلت صادرات السلع الأولية بصورة حادة يرغم توقعات ارتفاع الطلب في الاقتصادات كومونولث الدول المستقلة الرائدة بفضل انتعاش أسعار السلع الأولية في الأونة الأخيرة.

• تم تحديد توقعات النمو بالانخفاض في أفريقيا الصاعدة والشرق الأوسط بمقدار 3.0 نقطة مئوية و5.5 نقطة مئوية
المتوقع للضخمة في عام 2010 ينوح نصف نقطة مئوية مقارنة ببتوتت عدد آذار من تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي"، نظراً لازدياد قوة الطلب وارتفاع أسعار السلع الأولية إلى حد ما مقارنة بالتوقعات السابقة. وسوف تصل معدلات البطالة إلى مستوى الرقمين في بعض البلدان فقط، دفعة لكي الأجار وافتق الأسر، وتترشح تدابير جيدة على صعود الاقتصاد، وعلى مستوى الاقتصادات المستعمرة. أدى تزايد القوة المضادة للضخمة في بعض المناطق إلى خفض معدلات التضخمة المتوقعة في عدد إبريل بصورة طفيفة، وذلك برغم التعديلات السعودية لمعدلات نمو الناتج المتوقع.

المخاطر تراجعت لكن النتائج لا تزال دون التوقعات

لا تزال كفة المخاطر تمثل نحو تحقيق تنازل دون المتوقع رغم تراجع المخاطر المتوقعة تراجعاً ملحوظاً. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، يظل نشر المخاطر خاضعة لأعمال الأصول مجدداً فقط إلى الدخول في نوبة اقتصادية من جراء ارتفاع معدلات البطالة وفقدان الثقة في استقرار القطاع المالي (ربما نجم ذلك عن موجة حالات إفلاس الشركات التي فاقت التوقعات). وفضلًا على ذلك، فإن الضغوط الرافعة لعائدات السندات يمكن أن تتصاعد بفعل التساعات المتزايدة حول إمكانية الامتناعات في تحمل الدين العام في بعض البلدان. فثورة سبلاً على تعافي أسواق المسكن، وفرض انخفاض أسعار المسكنات مختارة أخرى من شأنها تقويض الثقة في القروض الرأسمالية للبنك. وفي نفس الوقت، لا يزال العديد من الاقتصادات الصغيرة معرضًا لانتشار حدة الضغط المالي، مع ازداد نشأة آثار ارتدادية على الاقتصادات المتقدمة. وبصوره أعلم، إذا كان ارتفاع معدل البطالة والاستهلاك الاجتماعي سيغمر الحكومات إلى وضع ضعف تجاري ومالية، وترفع عن الإصلاحات في قطاعات أخرى، فإن الثقة والانجذاب سوف تتضرر من جراء ذلك. وترفع مع هذا احتمالات تجاوز التوقعات المتوقعة ومنها انخفاض مستوى العزوف عن المخاطر بدرجة تتقوس التوقعات وزيادة قوة دياميكيات الطلب الداخلي في بعض الاقتصادات الصغيرة الرئيسية.

تخفيف السياسات بقوة يظل مطلب ضروريًا للانتعاش الدائم

ورغم الضغوط الصعودية المدمجة بانتعاش أسعار السلع الأولية، فمن المتوقع أن يظل التضخم العالمي بمستوى ضعيف حتى عام 2010، إذ أن سيرجاع نتيجة ارتفاع الطاقة الإنتاجية الفائضة، وتوجد مخاطر هائلة من استمرار الإكتماش، حيث لا تزال معدلات التضخم الأساسي والتوقعات الضخمة في معظم الاقتصادات الكبرى في حدود 2–4%. وتضربت معدلات الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة مع تراجع النشاط في قطاع المسكن والقطاع المالي والحاجة إلى إعادة توزيع الموارد، وتبجيها نحو القطاعات أخرى. ومع ذلك، ينطوي تراجع الطلب على حدوث زيادة ملموسة في الطاقة الإنتاجية الفائضة، وسيظل التضخم بالتأليل قريباً من معدل صفر في عام 2009 ورؤيتها المعدلات.
وبوجه عام، ينبغي تحقيق الاتفاقية بين التدابير قصيرة الأجل لدعم النظام المالي والأهداف طويلة الأجل لتعزيز الحوار وتحسين الاضطراب السوفقي. سوف يؤدي التقدم في إجراء الأهداف طويلة الأجل إلى تحديد مدى عملية القطاع المالي في الاضطلاع بدور توزيع المداخلات على المشروعات المتغيرة ومن ثم في دعم نمو الإنتاجية.

السياسة النقدية وسياسة المالية العامة

يجب أن توازي السياسة النقدية توفير الدعم حتى يعود النمو وتتبدد المخاطر الاقتصادية، كما ينبغي اتخاذ الفرصة المتبقية لخفض أسعار الفائدة، ولبند أيضاً من مواصلة البحث عن تدابير غير تقليدية على مستوى السياسات لدعم الذكاء الاقتصادي.

ويتعين في نفس الوقت اجتماع استراتيجيات التدابير لصنع الدعم الاستثنائي التقليدي وغير التقليدي المقدم من السياسة النقدية وشرحها لاحتواء المخاوف من التضخم. فضلاً على ذلك، سيكون من المفيد إنشاء أدوات تحسين التراجع بمساءلة من التوسع الكبير في الميزانية العمومية للبنوك المركزية.

ويحتم تصنيع المخاوف بشأن ديمومة أوضاع المالية العامة إلى ظهور الحاجة إلى أطر أقوى لسياسة المالية العامة في الأجل المتوسط. ورغم ضرورة استمرار الدعم المقدم من سياسة المالية العامة على مدار 2010، فتعين وضع الخطط الكبيرة بإعادة بناء أرصة المالية العامة وضم وضع ضم على مسارات قابلة للاستمرار بعد إعداد إرساء أس النمو. ينبغي أن تهدف الإصلاحات ذات الصلة إلى تعزيز قواعد المالية العامة والمؤسسات، والحد من تزايد الالتزامات معاشات التقاعد والخدمات الصحية مستقبلاً. وقد ينبغي تحقق هدف هذا الحد من تزايد الالتزامات عن طريق التأزل عن صناديق التقاعد التقليدي مع متوسطات الأعمار المرجحة وخفض تكاليف الخدمات الصحية عن طريق تحسينات الكفاءة.

وبإضافة، يجب أن تحقق سياسات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات الصاعدة توازناً بين الحاجة إلى دعم الطلب ومخاطر تفاقم خروج التدفقات ولا تزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في التعامل مع الأزمة على صعيد السياسات، فسوف يتعين كذلك التحول نحو متزايد من تقديم الدعم في الأجل القصير إلى إرساء الأسل لمعاودة النمو بوقة في الأجل المتوسط، وسيتم ذلك الأمر كثيراً على تعزيز نمو الناتج الممكن بوقة أكبر، ليس في الاقتصادات المتقدمة، وإعادة التوازن إلى الطلب العالمي. وفي هذا السياق، فهناك دور تقوم به كل من السياسات المالية والندوية وسياسة المالية العامة وكذلك السياسة الهيكليّة.

السياسة المالية

لا تزال الأ порة القصيرة على صعيد السياسات منصب على استعادة صحة القطاع المالي، وبناء تقدم كبير في استعادة المالية العامة، إذ لا يكفي إيقاف عمليات خفض الفروض الإقتصادية. ومن ثم، ستكون الجهود المتواصلة لاستعادة صحة القطاع المالي، والتي تشكّل في بنائها عدة أطراف على نحو متظاهر، هي أهم العوامل التي تتحدد وفقاً لها ديمومة التحسينات المحققة مؤخراً في الأوضاع المالية وقوة تعافي الاقتصاد الحقيقي.

وتعلم معالجة الأصول المتعثرة أحد الأولويات الرئيسية في الولايات المتحدة لوضع القطاع المالي على مسار أقوى، وبرغم استعداد كثير من البنوك الأمريكية الكبرى لتقديم تزويج رؤوس الأموال الخاصة، وقدرتها في بعض الحالات على سداد رؤوس الأموال الحكومية، فإن تزال هناك مخاطر كبيرة من قصور النتائج عن المتوقع في القطاع المصرفي. وتقوم السلطات في الاتحاد الأوروبي ومناطق أخرى بتقديم فعالة لسلامة الجهاز المصرفي من خلال إجراء اختبارات القوة على تحميل الضغط، وبإضافة، تحقق بالفعل تقدم جيد هذا الصدد، فهناك أهتمة بالذة في تطبيق عمليات إعادة الرسالة وكذلك إعادة هيكلة المؤسسات المالية أو تسويتها أو وضعها على نحو مكان، فيما دعت الحاجة لذلك. ومن شأن التدابير المذكورة لهذه الخطوات بقوة وعلى نحو ملائم أن يساهم في إعادة بناء الثقة وتعويج وتيرة نمو الاقتصاد.
الرأسمالية والمخاطر التي تقوض استمرارية أوضاع المالية العامة. لذا ينبغي للبنوك المركزية خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بحذر حيث تتراجع ضغوط التضخم الأساسي، وذلك لتجنب التعدي على المنظم لأسعار الصرف والتحويل دون خروج التدفقات الرأسمالية الكبيرة. ويعتبر أيضاً على الاقتصادات الصاعدة تقييم سلامة أجهزتها المصرافية، لا سيما حيثما كانت أهم الفئات في قطاع الشركات تواجه صعوبات بالغة في سداد مใดاتها لأسباب من الاختفاء الحاد في إيرادات التصدير وفقدان مصادر التمويل الخارجي، على سبيل المثال.

استعادة توازن الطلب العالمي

وبالنظر إلى ما بعد العام المقبل، فعلى جانب العرض أدت الأزمة على الأرجح إلى خفض مستوى الناتج القليل للبلاستير على صعيد الاقتصاد العالمي، يؤدي تراجع الاستثمارات وانتشار حالات الإفلاس إلى انخفاض مستوي نمو الناتج الممكن وربما تناقص معدله أيضاً. فعلاً على ذلك، ربما يتحول ارتفاع معدل البطالة الدورية إلى إزدياد البطالة الهيكليّة حيث تفقد العمال ارتباطها بالسوق.

وعلى جانب الطلب، يتعين كبح الطلب العام وزيادة الطلب الخاص. وربما يقتضي ذلك التحول من الطلب الداخلي إلى الطلب الخارجي في البلدان التي سجلت عجزات كبيرة في حساباتها الجارية في الفترة الأخيرة مثل الولايات المتحدة. وهذا يعني ضمأ أنه يتعين تحقيق العكس في البلدان التي سجلت فوائض كبيرة في حساباتها الجارية.

ويتوقف مدى التأثير السلبي الذي تحدثه التطورات على جانبي العرض والطلب في التعافي بعد عام 2010 على عدد كبير من العوامل. ومع هذا، فمن الضروري حماة إجراء سياسات إعادة بناء القطاعات المالية في الاقتصادات المتقدمة ودعم الاستهلاك الخاص في الاقتصادات الصاعدة التي سجلت فوائض كبيرة في حساباتها الجارية.